وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس

الجزء الثالث

محفوظة
جميع الحقوق

لدار القرآن الكريم في العتبة الحسينية المقدسة

BP133.7 .A44 .M88 2026
ISBN: 9789922778341

مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي المنعقد بعنوان: أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين السادس (٦-٥/ ٢/ ٢٠٢٥ : كربلاء، العراق).
وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس المنعقد بعنوان: أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين : قراءة في المنهج والادوات / أقامه قسم دار القرآن الكريم التابع للعتبة الحسينية المقدسة بالتعاون مع كلية العلوم الإسلامية – جامعة كربلاء ورابطة التدريسيين التربويين بتاريخ (٥-٦/ ٢/ ٢٠٢٥) – الطبعة الأولى – كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، قسم دار القرآن الكريم، ٢٠٢٦م / ١٤٤٧ هـ.
٥ مجلد ؛ ٢٤ سم. – (العتبة الحسينية المقدسة؛ ١٧٦٣)، (قسم دار القرآن الكريم؛ ٤٧).
يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.
١. علي بن أبي طالب عليه السلام الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة – في القرآن – مؤتمرات.
٢. علي بن أبي طالب عليه السلام الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة – أثره في تفسير القرآن وعلومه- مؤتمرات.
٣. حديث (علي مع القرآن) – دراسة.
٤. الإسلام والسياسة – مؤتمرات.
٥. السياسة الاقتصادية (الإسلام) – مؤتمرات.
٦. الإسلام وعلم الاجتماع – مؤتمرات.
٧. الإسلام والطب. أ. العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق). دار القرآن الكريم. ب. العنوان.
تمت الفهرسة قبل النشر في شعبة نظم المعلومات التابعة لقسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة.

239،3063

م ٣٥٩ مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي (٦: ٢٠٢٦: كربلاء)
وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس المنعقد بعنوان أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين : قراءة في المنهج والأدوات/ مؤتمر . ط١- كربلاء: دار القرآن الكريم، ٢٠٢٦، الجزء الثالث، (٥٣٨ صفحة)، ٢٤ سم.
١ .الإمام الحسين بن علي عليهما السلام – الإمام الثالث- مؤتمرات .
م. العنوان.
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: (٢٠٤٣) – لسنة ٢٠٢٦م

الإخراج الفني: أمجد حامد الفتلاوي

وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس

المنعقد بعنوان

أثر أمير المؤمنين علي القرآني في مدونات المسلمين

قراءة في المنهج والأدوات

وتحت شعار لن يفترقا

علي مع القرآن والقرآن مع علي

أقامه قسم دار القرآن الكريم التابع للعتبة الحسينية المقدسة

بالتعاون مع كلية العلوم الإسلامية - جامعة كربلاء ورابطة التدريسيين التربويين

وذلك بتاريخ (٥-٢٠٢٥/٢/٦)

Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Directorate

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم التنسيق والتعاون العلمي

العدد: ب ت/ ١٢٥٤
التاريخ: ٢٠٢٥/١/٢٩

جامعة كربلاء/ السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية المحترم

م/ مؤتمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارةً الى كتابكم ذي العدد (ع/ش.ع/ ٣٠٩) في (٢٠٢٥/١/٢١) ومرفقه الاوليات الخاصة بمؤتمر جامعتكم الموسوم (**أثر امير المؤمنين علي (عليه السلام) القرآني في مدونات المسلمين – قراءة في المنهج والادوات**) والمزمع انعقاده للمدة (٥-٦/ ٢/ ٢٠٢٥) ، وبالنظر لاستيفائكم المتطلبات المشار اليها ضمن الضوابط الخاصة بإقامة المؤتمرات التي تم اعمامها بموجب كتابنا المرقم بالعدد (ب ت٢/٥٣٥٩) في (٢٠٢٣/٦/٢١) ، بشأنه حصلت الموافقة على إقامة المؤتمر أعلاه.

... مع التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ١ /٢٩

نسخة منه الى//

- مكتب الوزير/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة البحث والتطوير/ مكتب المدير العام/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة البحث والتطوير / قسم التنسيق والتعاون العلمي /شعبة المؤتمرات / مع الاوليات.

م.م. مروه ١/٢٨

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

المقدِّمة:

الْحَمْدُ للهِ النَّاشِرِ فِي الْخَلْقِ فَضْلَهُ، وَالْبَاسِطِ فِيهِمْ بِالْجُودِ يَدَهُ، نَحْمَدُهُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، وَنَسْتَعِينُهُ عَلَى رِعَايَةِ حُقُوقِهِ، وَنَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِأَمْرِهِ صَادِعاً، وَبِذِكْرِهِ نَاطِقاً، فَأَدَّى أَمِيناً، وَمَضَى رَشِيداً، وَخَلَّفَ فِينَا رَايَةَ الْحَقِّ، مَنْ تَقَدَّمَهَا مَرَقَ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا زَهَقَ، وَمَنْ لَزِمَهَا لَحِقَ، آلَه الطاهرين، صلوات الله عليهم أجمعين...

خلق الله تعالى أمثلةً للإنسان الكامل على مختلف العصور؛ فكان حجَّته في أرضه التي لا تخلو من مثالٍ لذلك الكمال، الذي هو بنفسه درجات مثَّل أعلاها نبيُّنا محمَّدﷺ، فكان المثال الأعلى في الكمال على مستوى المخلوق، ولو أردنا البحث عمَّن يليه في هذه المرتبة فلا بدَّ من الاستعانةِ بخطٍّ شروعٍ متَّفقٍ عليه يكشف الكمال، ولا يوجد مثل القرآن الكريم من يكشف ذلك بوصفه كلام الله تعالى الكامل، وعلى أساس ذلك يكون مقياس الكمال على شدَّة المصاحبة والانطباق مع كلام الله تعالى، ويكون ذلك ميزانًا للتفاضل، ومن هنا فقد اتَّفقت مصادر المسلمين على رواية قول النبيِّ محمَّدﷺ لأمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالبٍعليه السلام: ((عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ، لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ))، وهذا الحديث رواه الحاكم النيسابوريّ (ت: ٤٠٥ هـ) في المستدرك وصحَّحه، ووافقه الذَّهبيُّ (ت: ٧٤٨ هـ) - على ما فيه من تشدُّدٍ - في التصحيح، وروي أيضًا في غير ذلك من المصادر الأخر، أمَّا في مصادر أهل البيتعليهم السلام فلا خلاف في هذا الحديث ودلالته، وبذلك فهو متَّفقٌ على صحَّته ونسبته إلى رسول اللهﷺ، وهو لا ينطق عن الهوى فيكون مصداق هذا الحديث حقيقة لا مرية فيها، وعلى أساس ما تقدَّم أُقيم هذا المؤتمر العلميّ الدَّوليّ لدراسة حقيقة هذا الحديث وواقعه العمليّ عبر البحث في مدوَّنات المسلمين عن الأثر القرآني لأمير المؤمنينعليه السلام، وبيان ما له من علومٍ قرآنيَّة تفرَّد بها؛ وصولًا إلى الإثبات العمليّ لدلالة الحديث المذكور آنفًا.

وقد حدَّد المؤتمر مساره البحثي في بيان الحقائق القرآنيَّة على وفق منهج أمير المؤمنين عليه السلام، والبرهنة العمليَّة على كماليَّة القرآن الكريم بشموله لكلِّ نواحي الحياة، ومقاربة ذلك بحياتنا المعاصرة، ومعالجة أهمِّ مشكلاتها في ضوء ما قدَّمه أمير المؤمنين عليه السلام من أثرٍ قرآنيٍّ امتدَّ ليشمل الحاجات الإنسانيَّة على مختلف العصور، مركِّزًا في ذلك على حاجات الإنسان الكبرى التي لا تختلف باختلاف صور معيشته، ومن هنا فإنَّ المؤتمر يركِّز على الأثر القرآنيّ لأمير المؤمنين عليه السلام تفسيرًا وعلومًا، ومقاربته على وفق المناهج الحديثة في البحث العلميّ ومساراته المعرفيَّة في التخصصات الإنسانيَّة والعلميَّة؛ لتكون النتيجة تقديم أمير المؤمنين عليه السلام بوصفه حلًّا لكلِّ التقاطعات، والمرجعيَّة الأصيلة التي يمكن أن ننتهي إليها بمعيَّة القرآن الكريم.

وكان حاصل هذا المؤتمر مائة وخمسة وستِّين بحثًا في شتَّى التخصُّصات المعرفيَّة، عملت على استنطاق أهداف المؤتمر ومعالجة أهمِّ المسارات التي حُدِّدت بشأنِ أقامته، وما هذه الوقائع إلَّا واحدة من مخرجات المؤتمر نأمل من الله تعالى أن تكون مرضيَّةً من لدن الباحثين والمتخصِّصين والمتابعين بشكلٍ عام.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على محمَّد وآله الطاهرين.

لجنة التدقيق والمراجعة العلمية

الشيخ د. خير الدين علي الهادي سلمان/ رئيس قسم دار القرآن الكريم
السيد د. مرتضى عبد الأمير جمال الدين/ معاون رئيس قسم دار القرآن الكريم
م.د. عماد طالب موسى/ مدير مركز البحوث والدراسات القرآنية
أ.م.د. عمار حسن عبد الزهرة/ مدير تحرير مجلة هدي التقلين
م.د. بهاء مهدي مظلوم دويج/ مدقق لغوي
م.د. عمار عبد العباس عزيز/ مدقق لغوي
أمجد حامد شاكر/ مدقق فني

الفهرس

الأثرُ القرآني لأمير المؤمنين عليه السلام في العلوم القرآنيّة جامعيّة القرآن انموذجًا ١١

أ.م.د. أصغر طهماسبي البُلداجي

تأثيرُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في سياسةِ الحكمِ الرشيدِ والعلومِ القانونيّةِ..... ٤١

أ.م.د إقبال عبد الله أمين

الأبعاد القرآنيّة الأخلاقيّة والإيقاعيّةفي حِكَمِ الإمام عليّ عليه السلام..... ٦٣

أ. م. د. تومان غازي حسين فتات الخفاجي

الاستراتيجياتُ القرآنيّة في خطبِ الحربِ والجهادِ للإمامِ عليّ عليه السلام قراءةٌ استشرافيّة ١١٣

أ.م.د. رحيق صالح فنجان

الموجّهات التفسيريّة عند الإمام عليّ عليه السلام ١٣٣

أ.م. د. رياض عبد الرحيم حسين

أثر القيم الدينيّة في النشاط الاقتصاديّ نموذج القيم الإسلاميّة عند الإمام عليّ عليه السلام .. ١٦٥

أ.م.د عدنان حسن موسى سلمان العبيدي/ أ.م.د حسين علي ريس المشهدانيّ

الرقابةُ الاقتصاديّةُ وضمانُ سعي الإنسانِ رؤية في فكر الإمام عليّ عليه السلام ١٨٧

أ.م. د. علاء حسن مردان اللاميّ

الإمام علي عليه السلام مفسِّرا: الغيبيّات أنموذجًا ٢١١

أ.م.د. مها طالب عبد الله الجبوريّ

المنهجُ الاقتصاديّ للإمامِ عليّ عليه السلام من خلالِ القرآنِ الكريمِ والسنّةِ النبويّةِ ٢٣٩

أ.م.د. ميثم عزيز ثجيل الهلاليّ

المواعظ والحكم القرآنية عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في كتاب وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢هـ) دراسة تحليلية ٢٦٧

أ.م.د. هاشم جبار الزرفي

المسائل القضائيّة للإمام عليّ بن أبي طالِب عليه السلام (ت٤٠ هـ/ ٦٦١ م) في الحدود والقصاص دراسة، فقهيّة، قضائيّة، تأريخيّة، وصفيّة ٢٩٧

أ.م.د. ياسين رشيد الزيباريّ

أثر أمير المؤمنين عليه السلام القرآني على الخطابة العربية ٣٢١

أ.م.د ماجد مهدي ذياب السلطاني/ م. د. نادية سالم عيسى

المشكلةُ الاقتصاديّةُ والإمامةُ من منظورٍ أقتصاديّ وإسلاميّ معاصرٍ (الإمام عليّ عليه السلام أنموذجا) ٣٤٣

م.د أحمد إبراهيم حسين علي العبيديّ/ م. م. هبة قاسم زويد الموسويّ

الأثرُ القرآنيُّ في سياسةِ الحكمِ الرشيدِ عندَ الإمامِ عليّ عليه السلام ٣٦٧

م.د أركان ناهي موسى/ م.م ناجح كريم جودة

المرجعيات القرآنيَّة في نهج البلاغة دراسة في ضوءِ تحليلِ الخطابِ قراءة في نماذج .. ٣٩٣

م. د عماد طالب موسى جاسم

العلاقات الاجتماعية في القرآن الكريم وتطبيقاتها في خطب الإمام عليّ عليه السلام ٤٢٩

م .د. زينة عبّاس فاضل / الباحثة: زينب كامل جواد

الأثرُ الفكري للإمامِ عليّ بن أبي طالب عليه السلام في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ / دراسةٌ تاريخيّةٌ ... ٤٥٩

م. د. زيد كميل جواد سماوي الفتلاوي

لفظةُ (الصادقين) في القرآنِ الكريمِ / دراسةٌ تحليليّةٌ ٤٨١

م.د. سرمد محمد بكر / م.م. مرفد محمد بكر

تمثُّلاتُ الشاهدِ القرآنيِّ في نهجِ البلاغةِ..... ٥٠١

م. د. مكاسب عبادي عبود سلمان

أثرُ أميرِ المؤمنين عليّ عليه السلام في نشرِ الأخلاقِ الإسلاميّةِ وتعزيزِها دراسةٌ في الحكمةِ والإرشادِ ٥١٩

م. د. مصطفى حسين عبد الرسول

المشكلةُ الاقتصاديّةُ والإمامةُ من منظورٍ إقتصاديّ وإسلاميّ معاصرٍ (الإمام عليّ عليه السلام أنموذجا)

م.د أحمد إبراهيم حسين علي العبيديّ
تدريسيّ في وزارة التعليم العالي دائرة البعثات والعلاقات الثقافيّة بغداد
م. م. هبة قاسم زويد الموسويّ
ماجستير علوم القرآن

الملخّص:

مازال العالم يعاني من غياب التوازن الاقتصاديّ على الرغم من التطوّر الهائل والحاصل في وسائل الإنتاج، ما يعني أنّ هناك خللًا في البنية الاقتصاديّة العالميّة وفشلًا ذريعًا في البرمجة والتخطيط والتنفيذ، وأنّ الأنظمة الاقتصادية والسياسية التي قادت وتقود العالم اليوم هي التي تقف وراء ذلك، كما أنّ المتضرّر بالدرجة الأولى هو الفقير المسحوق الذي يزداد انسحاقًا، في الوقت نفسه يزداد الأثرياء ثراء، ولعلّ الأزمات الاقتصاديّة العالميّة التي عصفت بالعالم هي نتيجة منطقيّة لسوء الأنظمة الاقتصاديّة التي تحكم الأمم، وهنا يستوجب أن نتساءل عن سبل الخلاص من هذه المشاكل، إذ نعتقد أنّ الخلاص من الأزمة الاقتصاديّة إسلاميّ؛ فإنّ للإسلام تجربة اقتصادية ناجحة مثبّتة بالأدلّة والوقائع، وهذا ماندركه في مفاهيم الأئمّة عليهم السلام وقيمهم، من جهة التخطيط والبرمجة والتنفيذ، فعلى الرغم من سعة الدولة الإسلاميّة في عهد

الإمام علي عليه السلام ، إلّا أنّ الفقر كاد ينعدم تمامًا بين أفراد الأمّة الإسلاميّة، وهذا ما يدلّ على حسن الرؤية ونجاح التخطيط الاقتصاديّ وتميّز الخطوات التنفيذيّة التي قلّلت من الفقر إلى أدنى مستوياته، فلننظر إلى الإسلام كيف جعل من الدولة الإسلاميّة البعيدة الآفاق الشاسعة الأراضي، الكثيرة النفوس، أمّة غنيّة كاد يصبح الفقر فيها معدومًا، وهذا يعني أنّ ثمّة سياسة اقتصاديّة متوازنة اتّبعها الإمام علي عليه السلام إبّان حكمه حقّقت توازنًا دقيقًا بين الإنتاج والاستهلاك، قادت إلى غياب الفقر، وقد تمّ ذلك عبر سياسة اقتصاديّة تقوم على الدقّة والتوازن والمساواة التامّة، وهو أمر معروف عن سياسة الإمام علي عليه السلام، إنّ الأمّة الإسلاميّة يمكنها أن توفّر فرص التطوّر والنموّ الاقتصاديّ في العالم الإسلاميّ على المستويين المادّي والمعنويّ، إذا ما التزمت بتعاليم دينها الحقّة، وبذلك يمكن للنظريّة الإسلاميّة أن تثبت أنّها هي النموذج الاجتماعي الإسلاميّ القدوة، والقادر على حلّ كلّ المشكلات الاجتماعيّة، وذلك من طريق تحقيق التكامل الاقتصاديّ والسياسيّ والثقافيّ والروحيّ والاجتماعيّ بين أطراف الأمّة الإسلاميّة.

الكلمات المفتاحيّة: التخطيط ، التنفيذ، المشكلة الاقتصاديّة، التطوّر.

Abstract:

A world is still suffering from the absence of economic balance despite the tremendous development taking place in the means of production، which means that there is an imbalance in the global economic structure and a catastrophic failure in programming، planning and implementation، and that the economic and political systems that led and lead the world today are behind this، and the affected in the first place is the poor crushed who is getting richer، at the same time that the rich are getting richer، and perhaps the global economic crises that have struck

the world are a logical result of bad The economic systems that govern nations، and here it is necessary to wonder about ways to get rid of these problems، and that salvation from the economic crisis is Islamic، Islam has a successful economic experience proven by evidence and facts، and this is what we realize in the concepts and values of the imams (peace be upon them) in terms of planning، programming and implementation، despite the capacity of the Islamic state in the era of Imam Ali (peace be upon him)، but poverty is almost completely absent among the members of the Islamic nation، and this indicates the good vision and success of economic planning It marks the implementation steps that have reduced poverty to its lowest levels. This means that there is a balanced economic policy followed by Imam Ali (peace be upon him) during his rule that achieved a delicate balance between production and consumption، which led to the absence of poverty، and this was done through an economic policy based on accuracy، balance and complete equality، which is known about the policy of Imam Ali (peace be upon him). The Islamic Ummah can provide opportunities for economic development and growth in the Islamic world at the material and moral levels if it adheres to the teachings of its true religion، and thus the Islamic theory can prove that it is the Islamic social model that is able to solve all social problems، through achieving economic، political، cultural، spiritual and social integration among the parties of the Islamic Ummah.

Keywords: planning، implementation، economic problem، development.

المقدّمة

تعدّ المشكلة الاقتصادية جوهر علم الاقتصاد ونواته، فكلّ نظريّات الاقتصاد من نظريّة العرض والطلب وسلوك المستهلك والاستثمار والاستهلاك والادّخار وغيرها جاءت بهدف الإسهام في إيجاد حلٍّ لهذه المشكلة، إلّا أنّ سلوك الناس أفرادًا وجماعات يتناقض مع جهود علم الاقتصاد، حتّى مع المبادئ الاجتماعية والأخلاقيّة؛ لذا سيحاول الباحثان تسليط الضوء على أنّ أصل الموضوع في الولاية هو الخلافة، والخلافة تعني قيادة العالم الشاملة، وهذه الشموليّة تحتّم على القائد المُنصَّب من الله في يوم الغدير وهو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أن يكون قائدًا واداريًا ومخطّطًا، وأغلب البحوث المشارك بها في مؤتمرات محليّة ودوليّة تتحدّث عن الممارسات القياديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والماليّة والفقهيّة، ويكاد يجزم الباحثان أنّ كلّ البحوث تدور حول محور جوهريّ وهو الخليفة أو القائد، هل هذا القائد يستطيع أن يُدير البشر والموجودات لبناء دولة بوصفه قائد منصِب، وعليه أن يكون لديه كامل الإلمام بإدارة الدولة، هنا الولاية تعني أنّ هذا القائد شموليّ وقادر على التخطيط الماليّ والاقتصاديّ والاستراتيجيّ وبناء البشر؛ لامتلاكه الفقه وممارسات الرقابة؛ لأنّ الولاية لها ثلاثة أركان وهي (حلّ المشكلة الاجتماعيّة أو أيّة مشكلة من الخليفة، و وجود خليفة مُنصَّب من الله، ووجود الجمهور أو البشر الذين يقودهم الخليفة)، وهذه الأبعاد – فعلًا – ترجمت من خلال جميع البحوث؛ إذ كلّ بحث أخذ جانبًا من قوّة الخليفة المنصب وقدرته على إدارة كلّ ممارسة ميدانيّة مهما كانت صغيرة أم كبيرة.

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية بين النظم الاقتصاديّة المختلفة[١]

تُعرف المشكلات الاقتصاديّة (The Economic Problem) على أنّها حالة الندرة والتحدّي في تلبية رغبات واحتياجات الإنسان؛ بسبب محدوديّة الموارد، ممّا يتسبّب في اختلال التوازن بين الحاجات والموارد المحدودة المتاحة لتحقيقها. وبسبب هذه المشكلة، يصبح لا بدّ على الأفراد والشركات والمجتمعات من اتّخاذ خيارات حول كيفيّة استخدام مواردهم المحدودة بكفاءة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستفادة. ويعد مصطلح المشكلة الاقتصاديّة مفهومًا أساسيًّا في عالم الاقتصاد، وهو الأساس لفهم مختلف النظريّات والنماذج والسياسات الاقتصاديّة التي تهدف إلى معالجة القضايا المتعلقة بالندرة والكفاءة والإنصاف والعدالة والاستدامة .

تنصّ المشكلة الاقتصاديّة – على وفق المفهوم الرأسماليّ لها – على أنّه لا يمكن للموارد المحدودة تلبية الحاجات غير المحدودة للبشر، فوفقًا للمفهوم الرأسماليّ فإنّ الموارد الطبيعيّة الموجودة لا تكفي لسدّ كلّ حاجات البشر؛ لذلك لا بدّ من إشباع حاجات محدّدة وتجاهل الأخرى، أو أن يتمّ إشباع كلّ الحاجات ولكن بشكل جزئيّ، غير أنّ النظرة الإسلاميّة للمشكلة الاقتصاديّة تختلف عن الاقتصاد الرأسماليّ، فللاقتصاد الإسلاميّ وجهة نظر خاصّة بها، إذ هو يعترف بها ولا ينكرها، فهو يقرّ بأنّ الموارد لا تكفي لإشباع كلّ حاجات البشر، ولكنّه يختلف مع الاقتصاد الرأسماليّ في سبب المشكلة، فسبب المشكلة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلاميّ ليس قلة الموارد ولكن سوء إدارتها، إضافة إلى ما سبق فإنّ الاختلاف يطال مفهوم الندرة، وهذا المفهوم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم المشكلة الاقتصاديّة، فالاقتصاد الرأسماليّ يقول بأنّ سبب المشكلة الاقتصاديّة هو ندرة الموارد، بينما

---

(١) المشكلة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: https://www.yahyaomar.com/

الاقتصاد الإسلاميّ يقول بأنّ الندرة ليست ندرة وجود ولكنّها ندرة إدارة، فالموارد موجودة لكنّ سوء إدارتها يجعلها نادرة وغير متاحة .

بصورة شاملة يعدّ المفهوم الإسلاميّ للمشكلة الاقتصاديّة أدقّ من نظيره الرأسماليّ، والدليل على هذا أنّ الموارد الزراعيّة والرعويّة تزداد بزيادة البشر، فعندما كان عدد البشر بضعة ملايين كانت الموارد تكفيهم وعندما بلغ عدة مليارات ما زالت الموارد تكفيهم، فالموارد تزداد بزيادة البشر، وذلك تصديقًا لقول الله جل جلاله: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾[هود: ٦]، إنّ الله – سبحانه وتعالى– قد تكفّل بأرزاق الخلائق كلّها، فالقضية إذًا قضيّة إدارة للموارد، فالندرة سوء إدارة وليست ندرة وجود، ولعلّ التساؤل الأبرز هنا: لِمَ يكثر عدد الفقراء والجياع في العالم أجمع، ومنه العالم الإسلاميّ؟ ولِمَ لا تكفي الموارد للبشر؟ فهل هذا خلل في المفهوم الإسلاميّ للمشكلة الاقتصاديّة؟ أين الخلل بالتحديد؟

أمّا عن الموارد والجوع، فتقول بعض الإحصاءات المهتمّة بالأمن الغذائيّ في العالم: إنّ عدد الجائعين في العالم يتجاوز ٦٣٠ مليون جائع، وهذه النسبة تشكّل ما يقارب ٩٪ من عدد سكّان الأرض، ومن جهة أخرى تقول الأرقام أيضًا بأنّ الطعام المهدر سنويًا بلغ أرقامًا قياسيّة، فالطعام الملقى في القمامة سنويًا يبلغ أكثر من ٩٣١ مليون طن، وتفيد الإحصائيّات بأنّ هدر الطعام يتمّ على ثلاثة مستويات: المستوى الأهمّ هو الأُسَر، فالأُسر تتلف سنويًّا ٥٦٩ مليون طن من الطعام، بينما المطاعم تتلف ٢٤٤ مليون طن تتمثّل ببقايا طعام الزبائن، بينما محال التجزئة تتلف ١١٨ مليون طن كطعام انتهت مدّة صلاحيّته، وبحساب بسيط يمكن القول بأنّ الطعام التالف إذا تمّ توزيعه على الجائعين ستكون حصّة كلّ جائع سنويًّا ٩٣١ / ٦٣٠ = ١,٤٧ طن من الطعام، وستكون حصّة اليوم الواحد ١,٤٧ / ٣٦٥ = ٤

كغ من الطعام، فأربع كيلو غرام من الطعام كافية لإشباع أيّ شخص يوميًّا، بل إيصاله لحدّ التخمة.

أمّا شهر رمضان الكريم والمشكلة الاقتصاديّة، فإنّ شهر رمضان هو شهر العبادة لدى المسلمين وشهر التقرّب من الله رجاء مغفرة الذنوب، بالإضافة إلى الإحساس بالفقير والجائع، إلّا أنّ بعض السلوكيّات في هذا الشهر الفضيل من شأنها تعزيز المشكلة الاقتصاديّة، فهدر الطعام يبلغ ذروته على موائد الإفطار، مع أنّ سلوك النبيّ صلى الله عليه وآله كان بعيدًا كلّ البعد عن هدر الموارد، بالكاد تخلو دولة إسلاميّة من أزمات فقر وجوع، فسوريا على سبيل المثال مهدّدة بالمجاعة بغالبيّة سكّانها، ولعلّه – وفي ظلّ هذا الواقع الأليم – أن يكون إلقاء الطعام بالقمامة جريمة إنسانيّة، ناهيك عن مخالفتها الشرعيّة، مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعيّ التي جعلت من السهل مشاركة الناس تفاصيل خاصّة عن حياتنا الأسريّة التي يفترض أن تكون خلف جدار الخصوصيّة، وفي هذا الشأن تجد العديد ممّن يشاركون الناس صور موائد إفطارهم وعليها أصناف وأشكال قد لا يعرف الفقراء حتّى أسماءها.

إنّ التفاخر بالإنفاق على الطعام بصفة عامّة وفي شهر رمضان الفضيل على وجه الخصوص يُعدّ أمرًا سلبيًّا من جانبين: الأوّل هو هدر النعمة وتبذيرها وهو ما حرّمه الإسلام، والثاني يتمثّل في كسر خواطر الفقراء ولا سيما أولئك الذين لا يكون إفطارهم إلا خبزًا، ناهيك عن أنّ في ذلك تعزيزًا للمشكلة الاقتصاديّة التي يسعى الاقتصاد الإسلاميّ إلى حلّها، اذ يقول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام : ((ما جاع فقيرٌ إلّا بما مُتِّعَ به غنيٌّ))[1]، فهذا القول دليل على صحّة النظرة الإسلاميّة للمشكلة الاقتصاديّة، فالموارد والأرزاق مخلوقة بما يكفي الخلائق بلا زيادة أو نقصان، إلّا

(١) نهج البلاغة، شرح محمد عبده: ٣/ ٢٣١ .

أنّ سوء الإدارة يجعل الفقير يجوع بالمقدار نفسه الذي أتلفه الغنيّ .

يمكن القول بأنّه لا أثر حقيقيّ للاقتصاد إن لم يقترن بجانب أخلاقيّ، فالعلم بلا أخلاق لا يعدو أن يكون خصمًا للإنسان لا نصير له؛ ولذلك يجب القول بأنّ الاقتصاد في شهر رمضان يعدّ تعزيزًا للعبادة وللتقوى، فضلًا عن أثره الأخلاقيّ والاجتماعيّ وأثره على الاقتصاد السكانيّ.

يمكن تقسيم المشكلة الاقتصاديّة على ثلاثة عناصر رئيسة:[1]

١- **الندرة**: ندرة الموارد مثل مساحة الأرض المحدودة وقلّة فرص العمل وعدم كفاية رأس المال والافتقار للأعمال الرائدة، مقارنة بالاحتياجات والرغبات للأفراد والمجتمع ككل، فالندرة تجبر الأفـراد والمجتمعات على ترتيب الأولويّات وتحديدها، ثمّ اتّخاذ الخيارات حول كيفيّة تخصيص هذه الموارد بشكل فعّال.

٢- **الاختيار**: بسبب الندرة التي ذكرتها لك في النقطة الآنفة، يُصبح لا بدّ من أن يقوم الأفـراد والمجتمعات باتّخاذ خيارات بشأن السلع والخدمات التي يجب إنتاجها، وانتقاء الطريقة المثلى لإنتاجها، وتحديد الجهة التي تُنتَج لها، وغالبًا ما تنطوي هذه الخيارات على عمليّات مقايضة؛ لأنّ تخصيص الموارد لاستخدام واحد يعني بالضرورة التخلّي عن الفرص لاستخدامها في أماكن أخرى.

٣- **تكاليف الفرص البديلة**: يعدّ مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أساسيًّا للمشكلة الاقتصاديّة، وهو يشير إلى قيمة البديل التالي الأفضل الذي يجب التضحية به أو الاستغناء عنه عند الاختيار، ويتضمّن كلّ قرار تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد بطريقة دون غيرها، تنشأ المشكلة الاقتصاديّة من عوامل متعدّدة مرتبط

---

(١) ما هي نوع المشكلات الاقتصادية ؟

بعضها ببعض، أكثر هذه **العوامل شيوعًا هي**:[1]

١- **ندرة الموارد**: تعدّ ندرة الموارد هي السبب الأساسيّ والأهمّ للمشكلة الاقتصاديّة، ويقصد بالموارد أمور عدّة، منها الأرض والعمالة ورأس المال.

٢- **الحاجات البشريّة اللامحدودة**: لدى البشر رغبات واحتياجات متنوّعة وكثيرة جدًّا، مثل السلع والخدمات المختلفة، وهذه الحاجات تكون مدفوعة بعوامل مثل الثقافة والتقاليد الاجتماعيّة والتفضيلات الفرديّة والرغبات الشخصيّة، وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الطبيعة المحدودة للموارد تعني أنّه لا يمكن تلبية جميع تلك الحاجات في وقت واحد، ممّا يؤدّي إلى لزوم تحديد الأولويّات للأمور والأشياء الأكثر أهميّة.

٣- **النموّ السكانيّ**: النموّ السكانيّ يزيد من التسبّب في تفاقم ندرة الموارد، فزيادة النموّ السكانيّ السريع يفضي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومساحات الأراضي وكميّات المياه والطاقة، وهو ما يجهد البنية التحتيّة للبلد، ويتسبّب في تفاقم المشاكل البيئيّة، ويخلق المزيد من التحدّيات أمام الإدارة المستدامة للموارد في الدولة.

٤- **التكنولوجيا والابتكار**: إنّ التطوّرات التكنولوجيّة والابتكارات لديها القدرة على زيادة كفاءة استخدام الموارد وتوسيع إمكانيّات الإنتاج، مع ذلك، يمكن أن يسهم التطوّر التكنولوجيّ أيضًا في تفاقم المشكلة الاقتصاديّة؛ بسبب خلق رغبات واحتياجات جديدة لم تكن موجودة قبل التطوّر التقنيّ، ممّا يعني فرض ضغوط إضافيّة على الموارد.

٥- **عدم المساواة في الأجور والدخل**: عندما يوزّع الدخل أو الثروات بشكل غير متساوٍ أو غير عادل بين الأفراد، يؤثّر ذلك على المستوى المعيشيّ للأسر، ممّا يعني زيادة المشاكل الاقتصاديّة، ويصبح لدى ذوي الدخل المرتفع قوّة شرائيّة أكبر

(١) ما هي نوع المشكلات الاقتصادية ؟

وإمكانيّة أعلى للحصول على شريحة أوسع من السلع والخدمات، على العكس من ذوي الدخل المنخفض الذين يكافحون لتلبية الاحتياجات الأساسيّة لعائلاتهم.

٥- **القيود البيئيّة**: من الأمور التي تزيد من حدّيّة المشاكل الاقتصاديّة بعض العوامل البيئيّة، مثل تغيّر المناخ والكوارث الطبيعيّة والتلوّث واستنفاد الموارد الطبيعيّة، ممّا يشكّل تحدّيًا للتنمية الاقتصاديّة المستدامة، فالتدهور البيئيّ يتسبّب في انخفاض توفّر الموارد، وزيادة تكاليف الإنتاج، والتأثير السلبيّ على كرامة حياة الإنسان ورفاهيّته.

٦- **السياسات والقوانين الحكوميّة**: يمكن للسياسات أن تتسبّب في تخصيص الموارد والتأثير على النتائج الاقتصاديّة، فقد تؤدّي السياسات غير الفعّالة أو المصمّمة بشكل غير جيّد وغير مدروس إلى تشويه آليّات عمل السوق، وإعاقة الابتكار والقدرة على تنظيم المشاريع، وإساءة تخصيص الموارد.

أمّا عن المشاكل الاقتصاديّة الأساسيّة الخمسة، والمعروفة أيضا باسم المسائل الاقتصاديّة الأساسيّة أو المشاكل الاقتصاديّة المركزيّة فهي:[١]

١- **المشكلة الاقتصاديّة الأولى**: ماذا نُنتج؟ إنّ السؤال الأوّل يُعنى بتخصيص الموارد لإنتاج سلع وخدمات مختلفة، وهو ينطوي على اتّخاذ قرارات بشأن طبيعة السلع والخدمات التي ينبغي إنتاجها، وبأيّ كميّات، وباختيار أساليب الإنتاج المناسبة، وهو يشمل قضايا مثل طبيعة الطلب عند المستهلكين، ومدى توفّر الموارد، واستغلال القدرات التكنولوجيّة الممكنة، مع الحرص على تحقيق أولويّات المجتمع.

---

(١) ما هي نوع المشكلات الاقتصادية ؟

٢- **المشكلة الاقتصاديّة الثانية**: كيف نُنتج؟ يتعلّق السؤال الثاني باختيار أساليب وتقنيّات الإنتاج الأمثل لتصنيع السلع وتقديم الخدمات، ويتضمّن اتّخاذ القرارات بشأن الجمع بين المدخلات المتوفّرة مثل العمالة ورأس المال والأراضي والتكنولوجيا المستخدمة في عمليّة الإنتاج، مع التأكيد على العوامل التي تؤثّر على طرق الإنتاج، مثل كفاءة التكلفة ونطاق الإنتاج الذي يمكن تحقيقه والاستدامة البيئية والابتكار التكنولوجيّ .

٣- **المشكلة الاقتصاديّة الثالثة**: لمن نُنتج؟ يتناول السؤال الثالث توزيع السلع والخدمات بين مختلف الأفراد والأُسَر والفئات المختلفة داخل المجتمع، ويتضمّن اتّخاذ قرارات بشأن كيفيّة توزيع نواتج السلع والخدمات بين المستهلكين ذوي الدخل المتفاوت والاحتياجات المتباينة، وتتأثّر القرارات المتعلّقة بتخصيص الموارد وتوزيعها على بعض العوامل مثل توزيع الدخل بإنصاف بين فئات المجتمع والقوّة الشرائيّة لكلّ فئة.

٤- **المشكلة الاقتصاديّة الرابعة**: كم نُنتج؟ تتمحور إجابة السؤال الثالث حول تحديد الكميّات والمقادير الأنسب لإنتاج السلع والخدمات، وما يشمله من اتّخاذ قرارات تزيد من الكفاءة إلى أقصى حدّ ممكن، مع محاولة تقليل النفايات إلى أدنى حدّ، وهو أمر يتأثّر بعوامل مثل ديناميكيّات العرض والطلب وتكاليف الإنتاج والمنافسة في السوق والسياسات الحكوميّة التي قد تحدّ من مستويات الإنتاج.

٥- **المشكلة الاقتصاديّة الخامسة**: كيف نتعامل مع الندرة؟ يعالج هذا السؤال التحدّي الأساسيّ المتمثّل في الندرة و محدوديّة الموارد مقارنة بالاحتياجات البشريّة غير المحدودة، وينطوي على اتّخاذ قرارات حول طرق تخصيص الموارد الشحيحة بكفاءة لتحقيق أقصى قدر من الفائدة، ومن استراتيجيّات التعامل مع الندرة إعطاء

الأولويّة للاحتياجات الأهمّ، واختيار صفقات رابحة، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، ودعم الابتكار ونموّ الإنتاجيّة.

أمّا عن أنواع المشكلات الاقتصاديّة، فيمكن تصنيف المشاكل الاقتصاديّة إلى أنواع مختلفة على حسب طبيعتها ومدى تأثيرها على الأفراد والمجتمعات، وفيما يلي نستعرض بعض أنواع المشاكل الاقتصاديّة الشائعة:

١- **الندرة والمحدوديّة**: قلنا إنّ الندرة هي المشكلة الاقتصاديّة الأساسيّة التي تنشأ عن عدم التوازن بين الاحتياجات البشريّة غير المحدودة والموارد المتوفّرة والمحدودة، وهو أمر يؤثّر على جميع القرارات الاقتصاديّة، ويستلزم خيارات فوريّة لتخصيص الموارد الشحيحة بكفاءة.

٢- **التضخُّم**: يُشير التضخُّم (Inflation) إلى الزيادة المستمرّة في المستوى العامّ لأسعار السلع والخدمات بمرور الوقت، ممّا يتسبّب في انخفاض القوّة الشرائيّة، وتآكل المدخرات، وعدم الدراية بإمكانية نجاح الأعمال التجاريّة، بالإضافة إلى التحدّيات في الحفاظ على ثبات الأسعار واستقرار الاقتصاد الكلّيّ.

٣- **الفقر**: يعدّ الفقر مشكلة اقتصاديّة معقّدة سببها عدم كفاية الدخل أو انعدامه، وصعوبة تحصيل الضروريّات الأساسيّة للبشر، ومحدوديّة فرص المشاركة الاقتصاديّة وعدم تحقيق التقدّم الاجتماعيّ، فالفقر يتسبّب بالاستبعاد الاجتماعيّ، وعدم المساواة في الفرص، وإحداث حواجز إضافيّة تعترض التنمية البشريّة وتحدّ من فرص تحقيق الرفاهيّة.

٤- **الاختلالات التجاريّة**: تحدث مشاكل على مستوى التجارة المحليّة والعالميّة، والتوزيع غير المتكافئ للمنافع، والبطالة وتحدّيات أخرى كثيرة تقلّل من قدرة الاقتصاد على حماية الصناعات المحليّة والعمّال من المنافسة العالميّة.

أمّا حلّ المشكلات الاقتصاديّة في النظام الإسلاميّ، ففي الاقتصاد الإسلاميّ يتمّ استرشاد نهج حلّ المشكلة الاقتصاديّة من مبادئ الشريعة الإسلاميّة، وأخلاقيّات المسلم، ويعتمد على مبدأ التوزيع العادل للثروات والموارد بين جميع أفراد المجتمع، ومعالجة عدم المساواة في الدخل من طريق آليّات مثل الزكاة والصدقة والوقف، والتركيز على العدالة الاجتماعيّة والسلوك الأخلاقيّ الحسن في الأنشطة الاقتصاديّة، وحظر الممارسات الاستغلاليّة مثل الربا والمقامرة، والتأكيد على الالتزام بالأنشطة الاقتصاديّة الإنتاجيّة الحلال.

وأمّا عن حلّ المشكلات الاقتصاديّة على وفق النظام الرأسماليّ، فالنظام الرأسماليّ يحلّ المشكلة الاقتصاديّة باتّباع مبادئ وديناميكيّات السوق الحرّة، والملكيّة الخاصّة للموارد من طريق قوى السوق للعرض والطلب، والسماح بالحدّ الأدنى من التدخّل الحكوميّ، ثمّ إنّها تعزّز المنافسة بين المنتجين والشركات، ممّا يتسبّب في رفع الكفاءة ويخفض الأسعار ويشجّع الابتكار.

وأمّا عن حلّ المشكلات الاقتصاديّة في النظام الاشتراكيّ، فيعطي النظام الاشتراكيّ الأولويّة للملكيّة الجماعيّة لوسائل الإنتاج وتوزيع الموارد على أساس الاحتياجات الاجتماعيّة. وينتهج الاعتماد في حلّ المشكلة الاقتصاديّة على التخطيط المركزيّ من قبل الحكومة لتخصيص الموارد وتحديد أهداف الإنتاج وتنسيق الأنشطة الاقتصاديّة، وعلى عكس النظام الرأسماليّ، فهو يرى أنّ الحلّ الأمثل يكون في إدارة وسائل الإنتاج من قبل الدولة التي تكون هي المالكة الوحيدة للصناعات والمؤسّسات.

المطلب الثاني: أهمّ السبل لمواجهة المشكلة الاقتصاديّة من منظور الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام

المشكلة الاقتصاديّة التي يعجز المجتمع عن حلّها فتحوّله إلى وضع التخلّف الشامل، لا تعالجها إلّا التنمية الشاملة، ومن ثَمّ إهمال أنّ العجز عن مواجهة المشكلة ناشئ عن عجز القدرة الاقتصاديّة عن تحقيق مستوى كفاية العيش للمجتمع[١]، فالمواجهة الإسلاميّة للمشكلة الاقتصاديّة فكريًّا تشترط الالتزام بالتشريعات الإلهيّة كمقدّمة شموليّة تتناسب مع حركة الكون، وأنّ الندرة النسبيّة المفترضة هي ندرةٌ محفّزة على العمل والتعاون مع الشعوب، فهي ليست ندرةً مطلقة، ولا وفرة مطلقة لاستلزام الأولى العجز التامّ والدائم، وتستلزم الثانية عدم الحاجة إلى اقتصاد (علم ـ مذهب) وعدم الحاجة إلى العمل؛ لذلك فإنّ الإسلام يسعى لمواجهة المشكلة من طريق المنظور الآتي:

١- إنّ الإسلام يوجب على الفرد والمجتمع والدولة كلٌّ على نطاقه، أن يمارس العمل بأعلى صوره وأتقن أنواعه لإعمار الأرض، وقد ورد ذلك في قوله (سبحانه وتعالى) ﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنْ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[هود: ٦١]، أي أمركم وأوجب عليكم استثمار مواردها، وقد ورد ذلك استنادًا إلى خطاب الإمام علي عليه السلام لأحد عماله: ((أمّا بعد... فإنّ رجالًا من أهل الذمّة من عمّالك تركوا نهرًا في أرضهم قد عفي وأدفن... فانظر أنتَ ثمّ عمِّرْ وأصلح النهر))[٢].

٢- إنّ للإسلام نظريّة شموليّة متوازنة في تخصيص الموارد، فمن الموارد ما وهبها الله للإنسانيّة كافّة، الهواء والشمس والفضاء والمياه الطبيعية، ومنها ما هو من

---

(١) التنمية الاقتصادية: ١٨.

(٢) فتوح البلدان: ١١٩ .

المشتركات العامّة لمواطني الدولة الإسلاميّة، وهذه الموارد كلّها (ممّا تمّت صيرورتها التكوينيّة بلا فعلٍ بشريّ، وهي من معطيات ينتفع بها إنْ لم نقُلْ: من الضروريات، وتتجدّد ذاتيًا، ولا ينقصها انتفاع المنتفعين منها)، ولعلّ هذا هو مناط كونها من المشتركات العامّة، فمتى تدخَّل الإنسان في امتلاك أرض أو ثروات، أو حيازتها بسببٍ شرعيّ، اكتسب بها حقًّا قانونيًّا على قدر نوع السبب.

للإسلام نظرية إنتاج تقوم على أسس لدوافع الإنتاج، وغايات العمليّة الإنتاجيّة، وعناصر الإنتاج، وأهداف المنشأة، وقطاعات الإنتاج[1]، ومن ثَمَّ تحقيق الإنماء العام والشامل. ويتّضح ممّا تقدم:

١ـ أنّ للإسلام نظريّة إنتاج تتخطّى الوصايا الأخلاقيّة إلى مستوى الأطروحة الفلسفيّة، ومدعومة بالهيكل الحقوقيّ الإسلاميّ، الذي يدفع باتّجاه تحويل الخامات إلى سلع متناسبة مع إشباع حاجات العصر.

٢ـ مبدأ تقسيم العمل؛ فقوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٢] فيه إشارة إلى النشاطات الزراعيّة، والصناعيّة، والتحويليّة، والتعدين؛ وقوله: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾[الزخرف: ٣٢] يشير إلى مشروعيّة العمل.

٣ـ ونلحظ أنّ أطروحة الإنتاج في الإسلام، من تحويل الخامات إلى سلع، بل من توزيع عناصر الإنتاج على المنتجين لتأسيس مصاديق الملكيّة على أساسٍ شرعيّ، تعتمد أساسًا قانونيًا، ما يعني أنّ المؤسّسة الاقتصاديّة الإسلاميّة مؤسّسة قانونيّة.

٤ـ أنّ نظريّة الإنتاج الإسلاميّة ناتج علميّ عن فلسفة الاستخلاف، فلا فاصل بين نظرة الاستخلاف للموارد وطريقة الإفادة منها، ممّا يفهم منه أنّ النظام الإسلاميّ

(١) اقتصادنا: ٦٦ .

يتناول أدقّ فروع هذا النظام بالتكامل والتنسيق بين مفرداته الجزئيّة وقواعده الكليّة.

٥ـ أنّ تقنين الإسلام لملكيّة الأرض يقلِّل من الرَّيْع، ومن ثَمَّ يقلِّل من كُلَف الإنتاج لصالح المستهلك، والتوازن مع الأجور، وأنّه ينظر لدَوْر رأس المال نظرة ثانويّة، فالأصل هو عمل الإنسان.

٦ـ أنّ القانون الإسلاميّ وسلطة الدولة لها أن تحدِّد ماذا تُنتج على وفق مصطلح (الطيِّبات)، ولها أن تنفّذ أحكام حرمة الفساد والإفساد والاستغلال، وطبقًا لضروريّات الواقع وحاجيّاته وكماليّاته من جهةٍ تتحدّد السلعة المشروع إنتاجها، مقابل إنتاج السلعة المحرّم إنتاجها.

٧ـ حرص الإسلام على استيفاء الأجور التي يستوفيها الأُجَراء، سواء كانوا عمالًا أم شركاء، في عقود المزارعة و المضاربة والمساقاة والإجارة والجعالة، كمًّا ونوعًا، بحيث تتوازن مع الأسعار في الأعمّ الأغلب.

٨. أنّ الإسلام يوصي بأن نتصرّف بفوائض الإنتاج لإشباع جياع العالم، والتصدّق على المحرومين من البشر، مسلمين كانوا أم غير مسلمين، مع إعطاء المسلم أولويّة.

٩ـ أنّ استثمار المنتج على (ملكيّة الدولة) يجعله مثقلًا بدفع الرَّيْع لمصلحة المجتمع؛ لأنّ المجتمع مكَّنه من فرصة عمل مهيّأة، هي في الأصل هبة من الله للمجتمع كلّه، فصار من حقّه صرف الرَّيْع على استحقاقاته، بينما كلفةُ المشروع الخاصّ، مضافًا إلى الحقوق الشرعيّة (الزكاة والخمس)، أنّه يعطي من رَيْع الأرض مقابل تمكينه من الاستثمار.

١٠ـ أنّ الإسلام لا يقيم الإنتاج على أساس الخصخصة فقط، ولا على أساس تأميم القطاعات كافّة، وإحالتها لإدارة الدولة فقط، إنّما يؤسّس قطاعات الإنتاج على الأشكال الثلاثة:

أ ـ قطاع الإنتاج العام، وهو ما تديره الدولة، ويراقبه المجتمع، وتصرف عوائده في المنافع العامّة.

ب ـ قطاع التعاون بين إمكانات الدولة وطاقات الأفراد، فالعوائد فيه مناصفةٌ.

ج ـ القطاع الخاصّ، وتديره الأفراد، ويكون مثقلًا بالحقوق الشرعيّة المالية المعروفة في النظام الماليّ الإسلاميّ.

وللإسلام نظريّة في توزيع عوائد عناصر الإنتاج، بعد أن عرفنا توزيع عناصر الإنتاج، فهو يجعل رَيْع الأرض العامّة أساسًا لعموم المجتمع إذا كانت خراجية، وإذا كانت صلحية جعلت للأمّة كافّة طبقًا لمعاهدة الصلح، وللأفراد إذا تملَّكوها بسبب شرعيّ، ولكنْ مع تعسُّفهم ورفع الأسعار، كالاحتكار، تنافسهم الدولة بتهيئة فرص للمستثمرين، وتفتح المجال لاستثمار غير المستغلّ في الأرض، وتقرض أصحاب المشاريع الخاصّة، وتمدّهم بالمشورة والمستلزمات الفنيّة والإداريّة؛ لكي لا يستبدّ القطاع الخاصّ بالسوق، ولأجل أن توجد درجة في التوازن بين القطاعات. ومع عوائد رأس المال فإنّ الشريعة الإسلاميّة ألغت الربا، وحاربت الاكتناز، وشجّعت رأس المال النقديّ على الدخول كعنصرٍ فعّال في العمليّة الإنتاجيّة، مشاركًا في الأرباح، غارمًا في الخسائر. وتجد ذلك في أحكام المضاربة والمزارعة والشركات ومع التنظيم، فهي مع أجر الجهد الذهنيّ، بشرط عدم التعسُّف والعدوان، سواء بصيغة غمط حقوق الأجراء أم الاحتكار، أمّا العمل فقد أوْلَتْ الأُجَراء عناية رفيعة في إعطائهم حقوقهم، كمًّا ونوعًا، وشرّعت لهم نظامًا للحوافز الماديّة والاعتباريّة[1].

(١) المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

وللإسلام نظريّة محكمة في التبادل، تفرض أعلى درجات الجودة وإقامة السوق النظيفة من الغشّ والتدليس والغبن والنجش، تطبيقًا لمقولات العمل الصالح، والرقابة الذاتيّة، والحساب الأخرويّ، مضافًا إلى القوانين التي تمنح المغبون والمغشوش والمدلَّس عليه حقّ ردّ السلعة أو أخذ الفارق السعريّ، مضافًا إلى تأسيس جهاز رقابة له صلاحيّات متعدّدة لمراقبة السوق، يُسمّى (جهاز الحسبة).

ويتضمّن كتاب نهج البلاغة المشتمل على خطب وكلمات و رسائل أمير المؤمنين عليه السلام التي ألقاها في مناسبات مختلفة مبادئ في الاقتصاد الإسلاميّ وممارسات ومعالجات لأزمات عانى منها المجتمع الإسلاميّ، ويمكن أن يتعرّض إليها في كلّ زمن، وتشكّل هذهِ الكلمات بمجموعها منظومة في الاقتصاد يمكن اعتمادها كمدخل لمعالجة الأزمات التي تنتاب المجتمعات البشرية، وقد شهد العالم بالأمس نهاية النظام الاشتراكيّ الذي حوّل ربع البشريّة إلى فقراء معدمين، واليوم يعاني مِن شرور النظام الرأسماليّ الذي بلغ أوج كبريائه و طغيانه في العقدين الأخيرين وهو يغطّي مفاسد فلسفته بغطاء من العولمة، وفي كلّ يوم تنتاب هذه الأنظمة أزمة جديدة تسحق الفقراء و المستضعفين، وعلى الرغم من فداحة الأزمات السابقة إلّا أنّها لم تكن بقوّة الأزمة الراهنة التي نشبت بسبب الرهن العقاريّ الذي امتدّ ليشمل الكثير من ذوي الدخل المحدود الذين استفادوا من القروض لشراء المنازل وتوسّعت البنوك في القروض فعجز المقترضون عن السداد، ممّا أدّى إلى إفلاس كبرى البنوك والمؤسّسات الماليّة في أمريكا.

كيف ينظر الإسلام لهذه المشكلة، فنظرته إلى المعاملات القائمة على الربا أنّها باطلة، وعلى غرار هذا المنهج ورد في نهج البلاغة في كلام الإمام عليّ عليه السلام ما يدلّ على ذلك، فقد طالب أمير المؤمنين التجّار أن يتفقّهوا في أحكام السوق؛ حتّى لا

ينزلقوا في المحرّمات قائلًا ((من اتّجر بغير فقهٍ فقد ارتطم في الربا))[١] .

أمّا عن البيع فيقول الإمام عليه السلام: ((وليكن البيع بيعًا سمحًا بموازين عدل وأسعار لا تُجحف بالفريقين من البائع والمبتاع))[٢]، فلابدّ للأسعار أن تخضع للموازين العادلة و أن تكسب رضى الطرفين.

إنّ بقاء الأزمة حتّى بعد أعوام عديدة من اندلاعها يؤكّد لنا عجز الاقتصاد الرأسماليّ عن مواجهة المشكلات الاقتصاديّة العالميّة، وهذه ليست هي المرّة الأولى التي أظهرت عن عجزها في مواجهة هذه التحدّيات، وقد عرفنا تكرر هذا العجز لمرّات ومرّات مؤكّدة للعالم العربيّ بالدرجة الأولى ضرورة التفكير بالبديل، هنا بدأ بعضهم التفكير بأطروحة أخرى تستطيع مواجهة هذه المعضلة الاقتصاديّة و الخطوات المتسارعة التي تسير عليها الإدارة الأمريكيّة في معالجتها للأزمة تبيّن لنا معالم هذا البديل. ويقوم الاقتصاد الإسلاميّ على المبادئ الآتية:

أولًا: مبدأ تدخّل الدولة: يتجلّى تدخّل الدولة في الاقتصاد الإسلاميّ في ثلاثة أمور:

١ـ توجيه آليّات الاقتصاد نحو بناء مجتمع يتّصف بالغنى و السعادة.

٢ـ الرقابة على الفعاليّات و الأنشطة الاقتصاديّة المحرّمة.

٣ـ حماية المساهمين في العجلة الاقتصاديّة من تجّار وصنّاع و مزارعين.

و خير نصّ يرسم لنا صورة عن حدود تدخل الدولة في الشأن الاقتصاديّ هو وصية أمير المؤمنين عليه السلام إلى واليه على مصر مالك الاشتر، ففي هذه الرسالة يطلب الإمام من واليه بأن يوازن بين الضرائب التي يجبيها و بين الإنتاج، و يأمره بأن يهتمّ بالإنتاج أولًا، لأنّه هو السبيل إلى زيادة الخراج، أمّا في جانب الإنتاج فيربط بينه وبين

(١) المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي .

(٢) م. ن .

أصناف المجتمع كالتجّار و ذوي الصناعات والـزرّاع، وهم الأساس في دائرة الإنتاج، فيأمره أن يرعى شؤونهم و يدعم مواقفهم و يحلّ مشكلاتهم، و يأمره أيضًا أن يمنعهم من الاحتكار و التلاعب بالأسعار لرفع الضرر عن العامّة .

ثانيًا: مبدأ الضمان و التكافل الاجتماعيين: إنّ الدولة ضامنة لأيّ فرد في المجتمع الدخل الذي يستطيع أن يعيش من خلاله، فإذا كان قادرًا على العمل تضمن له مجالات العمل المناسب، وإذا لم يكن قادرًا على العمل تضمن له ما يستطيع أن يعيش به هو وعياله. يقول أمير المؤمنين عليه السلام : ((إنّ الله سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلّا بما مُتّع به غنيّ و الله تعالى سائلهم عن ذلك))[١]، وقد بارك أمير المؤمنين لأولئك الأغنياء الذين يتحمّلون مسؤوليّة إغاثة الفقراء والمحتاجين وإعانتهم، قال: ((أنعم الناس عيشًا من عاش في عيشه غيره))[٢] .

ثالثًا: مبدأ تحريم الربا و مكافحة الأنشطة المحرّمة وما يتسبّب في تكديس المال: وذكرنا موقف الإسلام من الربا و خطورته على المجتمع.

رابعًا: مبدأ تحفيز الإنتاج: يبني الإسلام مجتمعًا منتجًا، فلا مجال للكسل والترهّل، يقول الإمام عليّ عليه السلام : ((لا يُدرَك الحقّ إلّا بالجدّ))[٣]، و يأمر واليه قائلاً: ((وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الـخراج))[٤]، فالأولويّة يجب أن تُعطى للإنتاج، و تقوم موارد الدولة على مصادر الإنتاج قبل الضرائب التي تضعها على المنتجين؛ لأنّه من طلب الخراج بغير عمارة خرّب البلاد و أهلك العباد و لم يستقم إلّا قليلًا .

(١) المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي .
(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢٠/ ٣٠٠ .
(٣) م.ن: ٢/ ١١٢ .
(٤) م.ن: ١٧/ ٧٠ .

خامسًا: رعاية ذوي الحاجات: لنقرأ ما يقوله أمير المؤمنين إلى واليه مالك الأشتر، يوصيه أن يبذل الأموال للتجّار و الصنّاع إذا تعرّضوا إلى أزمة، قال: ((وافسح له في البذل ما يُزيل علّته و تقلّ معه حاجته إلى الناس))[١]، و أمّا المزارعون و أصحاب الحقول الذين يتعرّضون للكوارث الطبيعية: ((فإن شكَوا ثقلًا أو علّةً أو انقطاع شرب أو بالة (أي المطر) أو إحالة أرضٍ اغتمرها غرقٌ أو أجحف بها عطشٌ خفّفت عنهم، بما ترجو أن يصلح به أمرهم، و لا يثقلنّ عليك شيء خفّفت به المؤنة عنهم فإنّه ذخرٌ يعودون به عليك في عمارة بلادك و تزيين ولايتك))[٢].

المقترحات

١. محاولة رفع مستوى إشباع حاجات الإنسان من السلع والخدمات، وضرورة رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والعوائد وتحقيق الضمان الاجتماعيّ، إنّ ما يُميّز الإسلام عن النظريّات الأخرى هو اهتمامه بهدف ثالث يعدّه الهدف الأساسيّ والبناء التحتيّ للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهذا الهدف يتلخّص في السعي لتنمية شخصيّة الفرد، ومن ثَمَّ الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى إنسانيّ تنسجم فيه المصلحة الفرديّة مع المصلحة العامّة، ويكون السعي لإحداهما سعيًا للأخرى، ومع أنّ النظم الاجتماعيّة تتّفق على الهدفين الأوّلين إلّا أنّها تتفاوت في قدرتها على تحقيق تلك الأهداف المعلنة.

٢. محاولة زيادة كفاءة استخدام الموارد الماديّة والبشريّة، والتركيز على المحتوى الفكريّ والعقائديّ للإنسان؛ فهو العامل الضروريّ في الرقيّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ. إذ تختلف الدول في مقدار امتلاكها للموارد الاقتصاديّة كمصادر

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٧/ ٥٩.
(٢) م.ن: ١٧/ ٧١.

الطاقة والمعادن والأرض الزراعيّة، وأمام هذا التفاوت تجد الدول نفسها في مأزق وحَرَج أمام ضخامة وتنوّع حاجات الإنسان، ممّا دفع بعض الاقتصاديّين إلى الاعتقاد بأنّ المشكلة الاقتصاديّة ترجع إلى أنّ حاجات الإنسان ورغباته غير متناهية بالنسبة للموارد المتاحة، فاقتضت الحكمة الإلهيّة أن تخلق الموارد، من معادن وغيرها، بقدر محدّد ومتوازن وموزّع على بقاع العالم المختلفة بشكل يكفي لسدّ حاجة الإنسان الأساسيّة وضمان استمرار الحياة. فبعض بقاع العالم يمتلك ثروات نفطيّة هائلة، وبعضها الآخر يمتلك مصارد مائيّة وأراض زراعيّة، أو أماكن سياحيّة، هذا التنوّع في توزيع الموارد والمصادر الاقتصاديّة أعطى تلك الدول فرصة التخصّص في ممارسة النشاط الاقتصاديّ أو التجاريّ.

المصادر

*القرآن الكريم.

١. اقتصادنا، السيد الشهيد محمد باقر الصدر (١٤٠٠ هـ): مكتب الاعلام الإسلامي فرع خراسان، مؤسسة بوستان كتاب قم ، جمهورية ايران الإسلامية ، https:// /iq.edu.uokerbala.cois /wp /wp-content/uploads/٢٠١٤/٠٦/ st٣_koraan_book_library_images_st٣_agtesad.q_st٣.pdf

٢. التنمية الاقتصادية، حسين درويش، بيروت، دار النهضة العربية .

المشكلة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مدوّنة يحيى السيد عمر (٢٠٢١)، https:// /com.yahyaomar

٣. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ.

٤. فتوح البلدان، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري، دار ومكتبة الهلال- بيروت

٥. ما هي نوع المشكلات الاقتصادية ؟ ، غيداء التميمي، مقال منشور في الصفحة الرسمية لموقع العرب المالي https:// /com.arabfina

٦. المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، محمد يحيى محمد الكبسي، الجامعة اليمنية كلية العلوم الشرعية والقانونية (٢٠١٨)، مقال منشور في موقع الاجتهاد الالكتروني: https:// /net.ijtihadnet/